

الفقر وجريمة الإنجاب خارج الإطار الشرعي (دراسة حالة للمنجنات خارج الإطار الشرعي)

جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
جامعة النيلين السودان

د. صباح عبد الله طه عبد الله

مستخلص الورقة:

تناولت الورقة ظاهرة الفقر والدور الذي يلعبه في كثير من الظواهر الاجتماعية السالبة داخل المجتمع السوداني بما في ذلك جريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي. هدفت الورقة إلى تحليل العلاقة بين الفقر وجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي من خلال تداعيات كل منها. استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: توجد علاقة مباشرة بين الفقر وجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي. الفقر وتردي الأحوال المعيشية وعدم وجود فرص عمل للشباب يفرز كثير من المشكلات الأسرية والنفسية والاقتصادية والاتجاه نحو الانحراف والجريمة. في ظل الفقر وانتشار البطالة يحجم الشباب عن الزواج والاتجاه إلى منافذ غير سوية لإشباع رغبتهم الجنسية يترتب عليه إنجاب أطفال غير شرعيين. الكلمات المفتاحية: الفقر ، الانجاب ، جريمة ، الاطار الشرعي .

Abstract:

The paper dealt with the phenomenon of poverty and the role it plays in many negative social phenomena within Sudanese society, including the crime of childbearing outside the legal framework. The paper aimed to analyze the relationship between poverty and the crime of childbearing outside the legal framework through the repercussions of each of them. The paper used the descriptive analytical method, as it reached a number of results, the most important of which are: There is a direct relationship between poverty and the crime of childbearing outside the legal framework. Poverty, deteriorating living conditions and the lack of job opportunities for young people give rise to many family, psychological and economic problems, and the tendency towards delinquency and crime. In light of poverty and the spread of unemployment, young people are reluctant to marry and turn to unhealthy outlets to satisfy their sexual desire, which leads to the birth of illegitimate children.

Keywords: poverty, childbearing, crime, the legal framework.

مقدمة:

يؤثر الفقر بصورة مباشرة في كثير من المشكلات الاجتماعية ويؤدي إلى تفكك المجتمع نتيجة الإفرازات السالبة له، بل ويساعد بصورة مباشرة في تدهور القيم إن لم يكن القضاء عليها، ولعل واحدة من مظاهر الفقر انتشار ظاهرة البطالة وسط الشباب ما يؤثر سلباً على استثمار طاقاتهم لفائدة المجتمع، والأثر السالب الذي يعود لهؤلاء الشباب مما يمكن أن يكون مدعاة لبعض أنواع السلوك غير السوي. ولاشك أن الفقر يمكن أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي كواحد من آثاره المباشرة وفي ظل عدم القدرة على استيفاء الحاجات الضرورية في المعيشة والعمل والكسب المادي من ثم المقدرة على الزواج وتكاليفه، مما قد يساهم ويدفع إلى محاولة إشباع الغريزة الجنسية في غير إطارها الشرعي.

موضوع الورقة:

تتناول الورقة ظاهرة الفقر ودوره في جريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي.

أهمية الورقة:

أهمية الورقة من أهمية الموضوع المطروح والذي يعني بظاهرة الفقر وما قد يترتب عليه من انجاب خارج المؤسسة الزوجية كجريمة يدفع ثمنها الشريكين والطفل الذي تم انجابه .

الأهمية العلمية:

- تعود أهمية الورقة من أهمية الموضوع الذي يتناول العلاقة بين الفقر وجريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي وتحليل العلاقة بينهما باعتبار أن الفقر يمكن أن يكون عاملاً أساسياً ومباشراً لهذه الظاهرة.
- من المتوقع أن تحاول الدراسة الإسهام في إثراء الجانب النظري وتبسيط الضوء على مدى ارتباط الفقر بجريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي.

الأهمية العملية:

- تأتي الأهمية العملية من محاولة معالجة مشكلة الفقر للحيلولة دون تفكك المجتمع وانهيار قيمه من خلال محاولة الحد من زيادة أعداد الأطفال خارج الإطار الشرعي.
- وضع الحلول والمعالجات للحد من تنامي الظاهرة ومحاولة الحد من كل العوامل المؤدية إليها.
- ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج قد يوفر معلومات تساهم في وضع برامج وقائية وتدابير عملية للجهات ذات الصلة.
- أهداف الورقة:
- تهدف الورقة إلى معرفة إلى أي مدى يمكن أن يكون الفقر واحداً من عوامل جريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي.
- تسعى الورقة لتحليل ظاهرة الفقر في المجتمع السوداني من خلال معرفة أسباب الفقر المباشرة وإفرازاته السالبة والتي من بينها جريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي .
- تحاول الورقة وضع الحلول والمعالجات الممكنة للحيلولة دون تنامي ظاهرة جريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي.

- تساؤلات الورقة:
- ما اثر الفقر على جريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي؟
- ما تحليل العلاقة بين الفقر وأسبابه وارتباطه بجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي؟
- ما الحلول والمعالجات الممكنة للحيلولة دون تنامي جريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي؟

منهجية الورقة:

تستخدم هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وذلك من خلال تحليل ظاهرة الفقر وربطها بظاهرة سلبية من ظواهر المجتمع وهو الإنجاب خارج الإطار الشرعي.

العوامل الاقتصادية والفقر:

تلعب العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر وتدني المستوى المعيشي وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية متمثلة في البطالة، والتي تؤثر بصورة مباشرة على شريحة الشباب القادرين على العمل بصفة خاصة، وعلى بقية أفراد المجتمع بصفة عامة. وتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر المتمثلة في ظاهرة البطالة، وتعريفها وأنواعها وما يترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية سلبية على الشخص المتعطل، وما قد يؤدي اليه هذا التعطل من ممارسات غير سوية كجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي . ولاشك أن كل من الفقر وتدني المستوى المعيشي، وما يليهما من عطالة وعدم وجود فرص عمل لتحقيق ذاتية الفرد وإشباع حاجاته الضرورية ومن ثم تحقيق أهدافه له مردوده السلبي على سلوك الشخص وتفكيره وإحساسه بالضياع وعدم الثقة في نفسه ومقدراته. وتفرز هذه الظواهر ظواهر أخرى سلبية في المجتمع السوداني يمكن أن تفسر في وجود ممارسات جنسية تتم خارج الإطار الزواجي وما يترتب على ذلك من إمكانية وجود أطفال بلا مأوى ولا سند، ضحايا لكل هذه الأوضاع والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية السيئة.

مفهوم وتعريف الفقر:

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا مندوحة عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتداسة.⁽¹⁾ نظراً لذلك سنقوم في هذا الورقة بمحاولة للوصول إلى تحديد لمفهوم الفقر وذلك من خلال التعريف في اللغة والاصطلاح وكذلك كما يتبدى في الأدبيات التنموية وفي علم الاجتماع.

نجد عدداً من التعريفات لهذا المفهوم نجدها تتفق أحياناً وتختلف حيناً آخر، وفي هذا الصدد يشير التجاني عبد القادر إلى «أن الفقر هو مشكلة ليس فقط من حيث صعوبة إيجاد حل عملي له، وإنما هو مشكلة من حيث صعوبة الاطمئنان أو الاتفاق على منهج علمي لدراسته وتشمل هذه الإشكالية صعوبة تعريفه»⁽²⁾ ووفقاً لما سبق فإن أشكال الفقر نفسها أخذت أوضاعاً مختلفة يمكن إيرادها على النحو الذي ذكره البعض، وهو الشكل التقليدي لها وهو وجود فقير في مقابل غني، والمعيار في هذا الشكل هو الثروة ومعها الدخل وهو معيار اقتصادي ووجود حر في مقابل عبد، شكل آخر من أشكال الفقر والذي يوجد فيه معياران: المعيار الاقتصادي وهو الفقر في الدخل والثروة، والمعيار السياسي وهو فقدان الإرادة السياسية.⁽³⁾ كما أن الفقر نوقش باعتباره من مظاهر التخلف إلا أن التخلف نفسه شهد خلاف حاد في تعريف وتوضيح منظوراته.

نخلص مما سبق إلى أن هنالك عدة مفاهيم للفقر يمثل كل منها زاوية فكرية معينة كما سيرد شرحها، مما يدفع لدراسة مشكلة الفقر وتعريفه ومراعاة ضرورة التنسيق بين معطيات مختلف العلوم متجاوزين التفتت والبثرة في دراسة الظواهر التي عانت منه دراسة الإنسان قروناً طويلة.⁽⁴⁾ ورد لفظ فقير في اللغة العربية على معانٍ كثيرة ومتنوعة حتى انه يصعب على الدارس أن يعرف الكيفية التي تطور بها اللفظ ليصير وصفاً لحالة اقتصادية معينة للإنسان.⁽⁵⁾ وتذكر المعاجم اللغوية أن اللفظ يعني الآتي:

الفقير:

مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج والفقير ضد الغني⁽⁶⁾ ويورد أحد الباحثين ثلاثة معانٍ رئيسية كانت تجري على اللسان العربي قبل التنزيل.

المعني الأول:

الفقير المكسور الفقار والمفقور الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه، ويقال فقرته الفاقة، أي كسرت فقار ظهره.

المعني الثاني:

الفقير حفير يحفر حول الفسيلة إذا غرست، وفقير النخلة حفيرة للفسيلة إذا حولت لتغرس حولها. المعني الثالث: الفقير هو حز انف البعير، وفقر انف البعير.

تعريف الفقر في الاصطلاح الشرعي:

تناول البعض ما ذكره الراغب الاصبهاني⁽⁷⁾ عن الفقير في الاصطلاح الشرعي وهو على النحو التالي: الفقير يستعمل على أربعة أوجه:

الأول: وجود الحاجة الضرورية، وذلك عام للإنسان في دار الدنيا. وقال تعالى: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ... »⁽⁸⁾

الثاني: فقر النفس، وهو المقابل بقوله (ص): « إنما الغني غني النفس ».

الثالث: الفقر إلى الله وهو المشار إليه بقوله « ص »: « اللهم أغني بالافتقار إليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك ».

الرابع: عدم المقتنيات وهذا المذكور في قوله تعالى: « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ... »⁽⁹⁾ وتم تلخيص هذا الاختلاف في الحد الرابع « عدم المقتنيات » وتعليقاً على ما ورد نذكر أن لفظ الفقير في « الاصطلاح الشرعي » ينصرف إلى معانٍ متعددة ومختلفة، فمنها ما يشير إلى الفقر بمعناه المطلق من جهة، ومن جهة أخرى يشير إلى الفقر النسبي، إلا أن المفهوم الإسلامي للفقر كما ورد وجد تأييداً كبيراً من البعض حيث ذهبوا لتأكيد تلك الحقيقة إلى أن « الإسلام في حديثه عن الفقر يعد أكثر تحديداً عندما تحدث على أن الشخص الفقير هو من لا يملك قوت عامه، ولعل هذا التعريف بالرغم من شموليته وإحاطته بالمتغيرات عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة تقوم كل معاملاتها الاقتصادية والاجتماعية على هدى الدين لأن القوت الضروري لحياة الإنسان يتحدد هو الآخر وفق رؤية محددة يتحد من خلالها النشاط الإنساني بكافة صورته ».⁽¹⁰⁾

والمفهوم الإجرائي للفقر قي هذه الورقة يعني عدم وجود الحد الأدنى من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الضرورية ليعيش الفرد حياة مستقرة .

مفاهيم الفقر :

ربما يكون الفقر من أهم ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن نلمس وجودها، بل ونشعر بوطأتها دون أن نتمكن من وضع تعريف واضح ومحدد لها، ولكن بالرغم من ذلك فيمكننا أن نتطرق لمفهوم الفقر كما ورد في الأدبيات المتداولة باختلاف منظوراتها، وبالنظر إلى تلك الأدبيات نلاحظ عدداً من الرؤى يمكن بلورتها فيما يلي :

الفقر حسب الدخل:

وسنبداً في هذا المحور بتعريف مستوي الدخل Income level والذي يعرف بأنه العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة، وقد يعبر عنه بالحد الأدنى للأجر الذي يمكن من المعيشة حتى يصل الفرد إلى مستوي الكفاف Subsistence level وهو اقل مستوي يمكن أن يعيش فيه الفرد.⁽¹¹⁾ ونشير إلى أن هناك ارتباط أو صلة وثيقة بين مستوي المعيشة والمستوي الاجتماعي، فقد يؤدي ارتفاع مستوي المعيشة إلى ارتفاع مرتبة الفرد في تدرج الطبقات، كما قد يؤدي انخفاض مستوي المعيشة إلى انخفاض مرتبة الفرد. ونجد أن معلومات قليلة عن دخل الأسرة، وأنماط الإنفاق داخلها بالرغم من أنها تمثل مؤشرات أساسية، وفي تقرير لصندوق النقد الدولي احتل السودان المرتبة الأخيرة في قائمة الدول العربية في معدل دخل الفرد بـ(720) دولاراً لعام 2019م وبحسب تصنيفات البنك الدولي لعام 2020م فإن إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من العام (2019-2020م) بلغ (590) دولار ومعاملة التضخم وارتفاع الأسعار في الوقت الراهن فسنجد أن نسبة كبيرة من السكان هم دون هذا المستوي من الدخل، أي أنهم تحت حد الفقر.

كما يعرف الفقر وفقاً لمؤشر الدخل كما هو في الولايات المتحدة حيث يعرف على أساس الدخل الذي يقل عن حد معين، إلا أن هذا التعريف لا يعطينا فكرة كافية عن مدلول الفقر عند الفقراء. كما انه من الممكن علاوة على ذلك تعريف الفقر على أساس الحرمان أو الإحباط فإذا « قارنا الفقراء في الولايات المتحدة كيف ينظر إليهم في معظم أرجاء العالم وجدنا أنهم يتمتعون بغني نسبي - ونجد في الولايات المتحدة نفسها أن الدخل الذي يقدر بثلاثة آلاف دولار في السنة - أو أي تعريف آخر مستخدم حالياً للفقر يكون ذا دلالة مختلفة أشد الاختلاف عند سكان حي هارلم أو واطس أو مونتهجري أو الأياها أو عند مزارع أمريكي أمهاني في وادي بيكوس الأعلى، أو أحد أبناء قبيلة النافاهو على جبال النافاهو، الذي ربما لا يكون قد رأى أي مدينة » نوبا «على الإطلاق»⁽¹²⁾

كما أن التجارب قد أثبتت أن هناك العديد من الصعوبات التي تكتنف مثل هذا التحديد خاصة في تلك الدول التي تعاني من التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار مما ينبئ بأن هنالك حاجة ماسة لإجراء تعديلات مستمرة في حد الفقر.⁽¹³⁾ وتجدر الإشارة إلى العلاقة بين تدني الحالة الاقتصادية وبين إمكانية بعض الشباب من الزواج ومقدرتهم على تحمل تكاليفه وأعبائه فبالتالي ربما يقودهم ذلك إلى سلك طرق غير مشروعة يترتب عليها أطفال غير شرعيين.

الفقر حسب السعرات الحرارية :

ركز هذا المفهوم على أن كل شخص لا يستطيع أن يتناول (100) سعر من السعرات الحرارية يمكن أن يصنف في حد الفقر، إلا أن هذا أيضاً يواجه نقداً باعتباره يفتقر إلى الدقة ومغزى ذلك أن عدم الحصول على هذه الكمية ربما يرتبط بنوع الغذاء أو النشاط الإنساني والعادات الاستهلاكية وبعض الاعتبارات الاجتماعية الأخرى أكثر من ارتباطه بعدم القدرة المادية للحصول عليها.⁽¹⁴⁾ لذلك فإنه يمكننا القول أنه بالرغم من توفير هذا التعريف القدرة لقياس الفقر إلا أنه أهمل إلى حد كبير الكثير من العوامل الاجتماعية التي تؤثر على دخل الفرد وبالتالي جوانب صرفه. ولعل بمقتضى الوضع الاقتصادي المتدني في السودان فإن ترتيب الأولويات من الأهمية بمكان وقد يكون الزواج من آخر الأوليات من ناحية وارتفاع تكاليفه من ناحية أخرى يجعل الشباب يعزف عن الزواج في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتظل الحاجة للزواج موجودة دون المقدرة المالية لتحقيقه وتحت إلحاح الغريزة الجنسية قد يقع الشباب في إتيان الجنس في غير إطاره الشرعي. **تعريف حد الفقر:** يذهب الباحثون في دراسة الفقر على تعريف حد الفقر بالآتي: « هو الفقر أو خط الفقر ويقصد به مستوي المعيشة الذي يصنف من لا يستطيع الحصول على دخل أعلى منه بأنه فقير»⁽¹⁵⁾

حد الفقر المطلق والنسبي :

وقد تمكن على عبد القادر من رصد ثلاثة تعريفات لحد الفقر هي: حد الفقر المطلق، حد الفقر النسبي، وحد الفقر الذاتي. والتي يمكن تلخيص أهم خصائصها فيما يلي:⁽¹⁶⁾

(أ) **حد الفقر المطلق:** وقد عرفه البنك الدولي بأن يتألف من عنصرين نفقات تلزم لشراء الحد الأدنى من مستوي التغذية وغيره من الضروريات الأساسية ومبلغ آخر لمقابلة تكلفة المشاركة

في الحياة اليومية للمجتمع، ويمكن حساب تكلفة الحد الأدنى من السعرات الحرارية الكافية التي تدخل الجسم هي وغيرها من الضروريات باستخدام أسعار المواد الغذائية التي يتألف من غذاء الفقراء.

(ب) **حد الفقر النسبي:** يعرف حد الفقر النسبي باختيار الحد الأدنى لمستوي المعيشة كنسبة من متوسط دخل الفرد من الدخل القومي.

(ج) **حد الفقر الذاتي:** ويقصد به الحد الأدنى للمعيشة الذي يتحدد بواسطة عينة من الناس، يتم استجوابها عن طريق السؤال. ما هو مستوي الدخل الذي تعتبره كحد أدنى على الإطلاق ، بمعنى أن بأقل من ذلك الدخل سوف لن تتمكن من مقابلة التزاماتك المعيشية الضرورية.

فقر القدرات:

قاد التداخل والتعدد في تعريف الفقر إلى أبعاد متداخلة ومقدرة، إلا أنها لا تعطي صورة متكاملة لجميع الابتلاءات في حياة البشر، وعلي سبيل المثال يمتلك بعض الأفراد أصول مالية ومادية كافية، إلا أنهم أميون ويعاني أطفالهم من سوء التغذية واعتلال في الصحة، مما قاد البعض إلى القول بأن مفهوم الفقر يجب أن يتضمن القدرات، وهذه القدرات بدورها تشمل جوانب كثيرة كالحياة الآمنة والطويلة الخالية من العلل، كما يتضمن المعرفة أو القدرة على القراءة والاتصالات بالإضافة إلى مستوي لائق للمعيشة.

وعلي ذلك يمكن تعريف الفقر بأنه الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والمادية « البرنامج الاستراتيجي الشامل لتخفيف وطأة الفقر في السودان، 2000م - 2020م ».

ونجد أن التعريف السابق ينظر إلى الفقر بأنه ليس باعتباره مشكلة يجب معالجتها من خلال أعمال خيرية⁽¹⁷⁾، وإنما يجب أن يأتي ذلك باعتبار مكافحة الفقر جزء من عملية التنمية البشرية وسيادتها ومعياريًا أساسياً للحكم على مدى نجاحها.

الفقر حسب السمات الاقتصادية والاجتماعية :

وينظر إلى الفقر في هذه الجزئية باعتبار صورته الواقعية باعتبارها صورة تفصيلية للسمات الاقتصادية والاجتماعية، ويذكر سعد الدين عبد الحي في هذا المنحي إلى الفقر بصورته هذه له وجهان هما:

الفقر الاقتصادي Economic poverty :

ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشة على الحد الأدنى من الدخل، أو الإنفاق النقدي الضروري لتلبية الحاجات الأساسية، وطابعه اقتصادي بحت.

ويدخل في الفقر الاقتصادي الفقر الغذائي، ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة من المعيشة على الحد الأدنى من التغذية المطلوبة لحالة صحية نشطة.

الفقر الاجتماعي Social poverty :

ويعرف بأنه عدم كفاية أو وجود الخدمات الأساسية Basic needs الاجتماعية وأهمها خدمات مياه الشرب النقية وإصحاح البيئة والصحة والتعليم والسكن. أضف إلى ذلك ضعف أو عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية وطابعه اجتماعي ثقافي.

ومن العرض السابق لمحاولات تفسير الفقر يمكننا أن نخلص إلى الآتي:

أولاً: نسبة مفهوم الفقر وعدم ثباته، وذلك لان المفاهيم concepts هي انعكاس للواقع الاجتماعي وباعتباره أن هذا الواقع هو خاضع للتبديل والتطوير، بكلمة أخرى فإن مفهوم الفقر يحمل إلى جانب صفة « الثبات » الضرورية صفة « النسبية »، وذلك من ناحيتين الزمانية والمكانية، كما أن المفهوم أيضاً انعكاس للمذهب والايولوجيا.

ثانياً: المسافة الواقعة بين الجزر اللغوي، والمعني الاصطلاحي لمفهوم الفقر تلك المسافة التي تضيف وتوسع استناداً لعوامل الزمان والمكان.

ثالثاً: ضرورة تجاوز المعايير الكمية للفقر والولوج إلى خصائص الفقراء سواء من ناحية الدخل والاستهلاك والأوضاع الاجتماعية، وما يحملونه من آراء واتجاهات.

رابعاً: وضع اعتبار أسباب الفقر عند تعريفه فهناك الفقر المفاجئ للكوارث الطبيعية، أو الكوارث التي يصنعها الإنسان كفقْدان الوظيفة، أو الفقر المستديم وسط الذين يعملون أعمالاً وضيعة ويتلقون أجراً ضئيلاً أو يعملون دون أجر.

يشير الباحثون في دراسة خصائص الدول النامية أن هناك عدد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁸⁾

سوء التغذية وسوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وانخفاض متوسط دخل الفرد، وبالتالي مستوى المعيشة، ضعف التصنيع وقصور في استغلال الموارد الطبيعية، ارتفاع معدلات المواليد والوفيات.

ومن بين أهم الخصائص الاجتماعية والثقافية :

1. سيطرة الروح القبلية والعائلية على المجتمع بعاداته وتقاليد القديمة.
 2. عدم التوازن في المجتمعات وتأخر ظهور الطبقة الوسطى وضعف دورها.
 3. ارتفاع مستوى الأمية وانخفاض مستوى الثقافة.
 4. سوء الحالة الصحية وقلة الخدمات الطبية والوقائية منها والعلاجية.
- فالتابع العام للعلاقات بين الأفراد والمجموعات يتمثل في سيطرة العادات والتقاليد الموروثة التي تستند إلى مصلحة العائلة أو القبيلة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الفرد، وهذا الواقع يحول دون المبادرة الفردية والابتكار وخاصة في الصناعة والزراعة، كما أن هناك بعض العادات الموروثة تعتبر مانعاً أمام التجديد والتنمية السريعة كتقديس الملكية الزراعية وتفضيل الأعمال المكتبية واحتقار العمل اليدوي وبعض المهن الفنية، ولهذا فإن عملية التنمية لا بد لها من إبعاد هذه العادات والتقاليد الاجتماعية القديمة كشرط أساسي لكل تنمية سريعة.

- أما سوء الحالة الصحية وارتفاع نسبة الوفيات المتخلفة فيمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:
1. إن انخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية للغالبية العظمى من السكان يجعلها عرضة للأمراض وأقل مقاومة لها.
 2. أسباب تتعلق بسيطرة العادات والتقاليد التي تساعد على تردي الحالة الصحية، كعدم الاهتمام بالنظافة الشخصية وعدم مراجعة الأطباء على اعتبار أن المرض عقاب من الله لا سبيل للهرب منه.
 3. أسباب تتعلق بتخلف الجهاز الطبي، حيث يوجد نقص كبير في الأجهزة الصحية والأطباء والممرضات وغير ذلك. وبالرغم مما سبق إلا أنه يمكن القول أنه بالرغم من الخصائص السابقة، والتي تعيش فيها الدول النامية، إلا أنه من الصعب التعميم بالقول أن هذه الدول تتفق فيما بينها على سمات محددة، بمعنى أن ما هو متوافر من سمات في دولة لا يتوافر في دولة أخرى.
- والسبب هو اختلاف الدول النامية فيما بينها من حيث الحجم، ومدى ما هو متوافر لديها من عناصر الإنتاج، ودرجة التنمية التي قطعها في مشوارها الطويل نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة فيها. وهذا يقود إلى القول بأن هذه السمات تتوافر في الدول النامية بدرجات متفاوتة، ولكن ربما تكون سمة الفقر هي السمة السائدة، لأن سمة الفقر المتفشية بين أغلبية أفراد المجتمع النامي تعيقه عن زيادة الادخار وزيادة تكوين رأس المال، كما تعيقه عن حصوله على قدر كافٍ من التعليم والتدريب وعن تحسين وسائل المواصلات.⁽¹⁹⁾ ولكن الجدل لا ينتهي عند هذا الحد، بل يستمر بالتساؤل مرة أخرى هل التخلف سبب في الفقر أم أن الفقر سبب في التخلف؟ واختلفت الآراء في أيهما السبب وأيها النتيجة. ونهاية المطاف نصل إلى أن كليهما سبب ونتيجة في نفس الوقت فهما وجهان لعملة واحدة.

مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي :

تعتبر دراستنا في هذه الجزئية محاولة لإلقاء الضوء على الإسهامات الفكرية التي تحاول تشكيل رؤية اقتصادية مستمدة من القيم الإسلامية وتساهم بانتشال العالم الإسلامي من حالة العجز المادي والانحطاط الثقافي.

وينطلق الباحثون في مشكلة الفقر من وجهة النظر الإسلامية من خلال مفهوم التوحيد، ونجد أن البعض يشير إلى أن جوهر العقيدة الإسلامية يكمن في التوحيد، وأن من أخص خصائص التوحيد أنه يرفض وينفي مبدأ الانفصال بين الحياة الأولى والأخرى، ويدعو لتوحيد الحياة كسبيل لتوحيد مبدأ الحياة ومصيرها، أي أن عقيدة التوحيد تقرر أولاً أن الوجود الإنساني في الحياة الأخرى، وتقرر ثانياً أن الحياة الأولى هي مسرح الفعل الإنساني ومادته ووسيلته إلى الغايات القصوى والأهداف العليا في الحياة الدنيا إلى الآخرة، فالإنسان المؤمن بالآخرة هو إنسان فاعل في الدنيا بالضرورة.⁽²⁰⁾ وبذلك يمكن إدراك قيمة التوحيد هي القيمة الأساسية التي يجب أن تنطلق منها مناقشة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي، وفي ذلك يؤكد البعض أن الإسلام إنما جاء بأهداف ومبادئ كبرى وقيم ضابطة لحركة الحياة في المسارات والأنشطة المختلفة، جاء بمبادئ وقيم، أما البرامج والمناهج فهي متروكة لإبداعات العقل وتجاربه، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة وتبقي القيم هي موازين ومعايير البرامج ومحدداتها.⁽²¹⁾ وتعد طبيعة النفس الإنسانية قضية مهمة للغاية عند المفكرين الإسلاميين، ففي تناولهم للنظرية الإسلامية يري البعض أنها لا تفصل العقيدة بحال عن السوسيولوجيا، وتكمن أهميتها في أنها تحدد رأياً قاطعاً عن طبيعة النفس الإنسانية وعن الغايات الحميدة للفرد والمجتمع وعن مغذي ومعني الوجود والفعل الإنساني، وعن الوسائل المشروعة الأخرى المحرمة، فهذه القطعيات الاعتقادية هي التي تستند عليها النظريات السوسيولوجية في عمليات التنظير أو الاجتهاد الإسلامي.⁽²²⁾ وفي ذات المنحي يذكر التجاني⁽²³⁾ أن عقيدة التوحيد تقرر أن الإنسان من حيث طبيعته النفسية كائن ثنائي التكوين، ثنائي النوازع، حي الإرادة قادر على أن يختار الآخرة فيتطهر ويتسامى استعداداً لها، أو يختار الدنيا ويدبر عن الآخرة فينحط عن مثالياتها ويرتكز في شهواته الآتية.

ويذكر المفكرون أن الأسس النفسية مهمة في الرؤية الإسلامية والمنهج الإسلامي، ويلخص البعض هذه الأسس في الآتي:

أولاً: إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة لقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...»⁽²⁴⁾ وربط الإيمان باستشعار رابطة الإخوة، كما أُمِّن على رابطة الإخوة الحب، فلا يؤمن الإنسان المسلم وينجو بإيمانه ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويعيش معه كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وجعل العدل وحفظ الحقوق حتى خارج الدائرة الإسلامية، من قيم الدين الأساسية، بل ندب إلى عدم الاقتصار على العدل وهو إعطاء الحق، أو إعطاء كل إنسان حقه بدون ظلم، وإنما الارتقاء إلى الإحساس وهو التنازل له عن بعض حقه أحياناً.⁽²⁵⁾ ومن الأسس النفسية ثانياً الإيثار وهو عكس الأثرة والأنانية، والإيثار هو تفضيل الغير على النفس وإشاعة جو العفو والرحمة، وهي الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة، والتربية على تنمية روح الاحتساب في الفعل.

إذ أن مجتمع المسلمين هو مجتمع التأخي المستمد من الخضوع المشترك للإله الواحد، والسعي المشترك على الصراط المستقيم نحو الآخرة.

ولا ينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة، أي وثق صلته بالله من جهة، ووثق صلته بالناس من جهة أخرى. وبذلك يمكن التعليق بأن ما سبق تناوله في مشكلة الفقر في إطار تناول السمة النفسية الغالبة على ثقافة ما، إذ أن الثقافة الإسلامية تتغلب في العطاء والإيثار على طابع التملك،

ولذلك فهي ثقافة تزهر في إطارها مؤسسات التعليم والأسرة والتوصوف أكثر من ازدهار مؤسسات الحرب والاقتصاد والسياسة. ويخلص البعض⁽²⁶⁾ في تناوله للنفسية الإسلامية إلى أن الإسلام لا يعالج الفقر بالعتاء فقط، وإنما يعمل على إيجاد سيكولوجية اجتماعية An Islamic Social Psychology خاصة تكون واحدة من الآليات التي تجعل الأفراد المسلمين يتعففون من الأخذ من جهة، ويتسارعون نحو العطاء من جهة أخرى. وهذه السيكولوجية منبعثة ومرتبطة بالعقيدة التي تجعل المؤمن ينفق الدنيا في انتظار الآخرة، وهذه السيكولوجية الاجتماعية هي التي أفرزت مؤسسات اقتصادية كمؤسسات الوقف حتى صار لها أكثر الأثر في تقوية المجتمع الإسلامي وفي ازدهار حضارته.

إلا أن الإسلام لم يقتصر على بناء الأسس النفسية الثقافية للتكامل والتكافل الاجتماعي، وإنما وضع أسساً عملية أيضاً لتقويم الحاجات، ويؤكد الباحثون على ذلك بإيراد الزكاة - وهي أحد أركان الإسلام - بالنسبة للأصناف الثمانية ومنهم الفقراء، ونظام النفقات الواجبة، وتشريعات الميراث بالنسبة للتكامل في إطار الأسرة، والصدقات، النذور، والكفارات، كما ندب أتباعه إلى الوقف لأهمية دوره في التنمية لترميم الفقر، وليس فقط وإنما يمتد الأمر إلى تحريم الادخار، واعتبار ذلك من الكنز المحرم أثناء المجاعات والأزمات والحروب وحالات الطوارئ والجوع، فالرسول صلي الله عليه وسلم يقول عن الأشعرين «... هم مني وأنا منهم» أخرجه البخاري، لأنهم إذا أرمِلوا - أي فني زادهم - جمعو ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية.⁽²⁷⁾ وفي إطار صحة العقيدة الإسلامية يدخل القضاء والقدر بشأن الفهم الصحيح للتوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر، وهذا الأمر له أهمية في حياتنا المعاصرة، ذلك أن هناك من يفسر تخلف المسلمين بارتباطهم بالقضاء والقدر وعودهم عن العمل، وتصحيح عقيدة الفقير بشأن القضاء والقدر له توظيفاته الاقتصادية المتعددة، من ذلك أنه يدفع الفقير للعمل ليقضي على فقره، ويدفعه لاعتبار العنصر المادي في الحياة فلا يهمله، وأخيراً الفهم الصحيح لأصل الملكية ملكية الاستخلاف إذ يرتبط الاقتصاد في الإسلام بأصل الملكية، وهو مبدأ حاكم على الملكية الخاصة والملكية العامة، وأنه يجعل هذه الملكية تستمد مشروعيتها من تشريعات الله سبحانه وتعالى وغرس هذا المبدأ في نفس المالك فرد أو دولة. ويذكر أن تعلق الفقراء بالقضاء والقدر لتبرير استسلامهم للفقر هي قضية باطلة، لأنه ليس من شرط التوكل ترك الأسباب فإن ذلك حرام في الشرع.

أما الموارد وحاجات البشر فيري العوضي أن المنهج الإسلامي ينفي مشكلة الندرة في الزمن الحالي وفي الأزمنة المقبلة، ويترتب على ذلك أن الموارد الاقتصادية المتاحة كافية لإشباع كل الحاجات، ونستطيع أن نطور هذه النتيجة إلى الآتي:

الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى خلق موارد اقتصادية متوازنة مع الحاجات الواقعة عليها، شرط ضروري لوضع سياسات اقتصادية قادرة على علاج مشكلة الفقر.

أما فيما يتعلق بـ « ملكية الاستخلاف » فإنه يحدد طبيعة الملكية في الإسلام - سواء أكانت ملكية خاصة أو عامة - بأن جعل هذه الملكية تستمد مشروعيتها من تشريعات الله سبحانه وتعالى، وغرس هذا المبدأ في النفس وهذا المبدأ عبر عنه الفقهاء بقولهم: للملكية وظيفة اجتماعية.

الإسلام ينظر إلى الفقر باعتباره مظهر من مظاهر الابتلاء وكذلك الغني ولكن مفهوم أن الفقر لم يكن شراً مطلقاً والغني لم يكن خيراً مطلقاً لأنهما مرتبطان بالكيفية التي يتصرف بها العبد حيال هاتين الظاهرتين

في أداء الإنسان لوظيفة العبادة والسعي الدؤوب في إعمار الأرض والأخذ بالسنن التي تساعد على إتقان العبادة والشكر على النعم، لذلك تدرج نظرة الإسلام لظاهرة الفقر في اتجاهين رئيسيين هما :

- الإيمان المطلق والاعتماد على الله في أمر المعاش وربطه بالعبادة بمفهومها الواسع لقوله تعالى: « فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ »⁽²⁸⁾.
- الأخذ بالسنن التي تساعد على إتقان العمل باعتبار أن الأمر كله عبادة لله.
- إن الفقير في الإسلام فرداً كان أو دولة هو من لا يتوفر له المستوي المعيشي اللائق بحسب الزمان والمكان وباصطلاح الفكر الاقتصادي والإسلامي هو من لا يتوفر له حد الكفاية.⁽²⁹⁾

لقد اختلف العلماء والفقهاء في تعريف الفقير والمسكين، هل هما صنفان أم صنف واحد ؟ لقد ذهب أبو يوسف وبعض المالكية إلى أنهما صنف واحد وحالهما الجمهور وهما في الحقيقة صنفان لنوع واحد هو الحوجة والعوز، حيث رجح الطبري أن المراد بالفقير هو المحتاج المتعفف الذي لا يسأل، والمسكين هو المحتاج المتذلل الذي يسأل الناس.

مشكلة الفقر في السودان:

يعاني السودان من مشكلة الفقر وما يترتب عليه من مشكلات أخرى كثيرة على رأسها بعض حالات التفكك الأسري والعطالة والهجرة من الريف إلى المدن. ويعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان والتي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوي التعليمي، والوضع السكني والحرمان من تملك السلع والأحوال الصحية كالمرض والإعاقة والكوارث والبطالة. ويمكن تقسيم مؤشرات الفقر في السودان إلى مؤشرات نوعية وأخرى كمية، وعن بعض المؤشرات النوعية في السودان:⁽³⁰⁾
أولاً: المعدل المرتفع للامية بين الكبار حيث يصل إلى 55 % مقارنة بالدول الأقل نمواً.
ثانياً: متوسط العمر لأكثر من 40 % تصل إلى 48 % وهي نسبة تزيد قليلاً عن النسبة في الدول النامية الأكثر فقراً.

ثالثاً: نسبة السكان الذين لا تتوفر لديهم فرص الحصول على خدمات صحية تصل إلى 30 %.

رابعاً: نسبة الذين لا يحصلون على مياه نقية ومأمونة تصل إلى 60 %.

خامساً: الانتشار الكبير لمرض الملاريا حيث الإصابة منه تصل لأكثر من 40 % من إجمالي الإصابات، تليه أمراض الجهاز التنفسي 48 %، ثم الاسهالات وسوء التغذية وغيرها من الأمراض. ونجد أن المهتمين بأسباب الفقر يميزون بين عدة أنواع فيما يختص بمصادر الفقر، فهناك من يفرق بين الفقر المفروض من الخارج بعوامل خارجية، والفقر الناشئ بسبب عوامل داخلية، وآخرون يميزون بين الفقر المتسبب فيه الفرد بسبب سوء إدارته للموارد وآخر بسبب الطبيعة.⁽³¹⁾

مما سبق الإشارة إليه من تعريفات ومفاهيم مختلفة للفقر وكلها تؤكد أن حالة العوز والحاجة قد تدفع الإنسان إلى إتباع سلوكيات غير سوية ومنحرفة في محاولة لإشباع حاجاته الضرورية من بينها قضية السلوك غير الأخلاقي المتمثل في العلاقات الجنسية المحرمة والتي قد يكون ضحيتها أطفال فاقد الهوية والسند مما قد يؤكد ما هدفت إليه الورقة من إبراز العلاقة بين الفقر وتدني الأحوال المعيشية والإنجاب خارج الإطار الزواجي ووجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج الإطار الشرعي داخل الدور الإيوائية في السودان نتاج العامل الاقتصادي كاحد العوامل الرئيسة .

علاقة الفقر بجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي:

في دراسة قامت بها الباحثة في ذات المجال والتي هدفت للتعرف على العوامل المؤدية للإنجاب خارج الإطار الزواجي توصلت الدراسة لتعدد العوامل المؤدية للإنجاب خارج الإطار الزواجي إلا أن الباحثة ركزت في هذه الورقة على الجانب الاقتصادي المتمثل في الفقر، وقد احتوت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة تبرز من خلالها العوامل المختلفة، ولكن وبما أن هدف الورقة الرئيس يقوم على معرفة العلاقة بين الفقر وجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي. فقد تم التركيز على المحور الاقتصادي على وجه الخصوص.

وقد كانت الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة لعينة من المبحوثين بلغت (327) مبحوثاً لمعرفة اتجاهات الرأي عن أثر الفقر على ظاهرة الأطفال مجهولي الأبوين داخل المجتمع السوداني وكانت كالآتي: (32)

- كان السؤال عن أثر الحالة الاقتصادية المتمدنية للأسرة هل هي من العوامل المؤدية للانحراف

الجنسي وإنجاب أطفال غير شرعيين؟ فكانت إجابة نسبة 37.8 % بأوافق ونسبة 33.9 % بأوافق

بشدة وتليها نسبة 13.5 % بلا أوافق بشدة ثم 12.8 % لا أوافق وأخيراً نسبة 2 % لا أدري.

- ومن خلال تحليل إجابة المبحوثين عن علاقة الفقر بجريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي، تبين

أن تدني الحالة الاقتصادية للأسرة من العوامل المؤدية للانحراف الجنسي وإنجاب أطفال غير

شرعيين، ذلك أن الفقر قد يؤدي إلى كثير من الإفرازات السالبة التي تؤثر في الأسرة وتهدد كيانها

وما قد يترتب على هذا الوضع المعيشي المتردي، كما يمكن أن يترتب عليه ممارسة الجنس

خارج الإطار الشرعي من أجل العائد المادي وتحت تأثير إغراءات الحياة المادية وصحة السوء،

كما أن بعض الأسر تدفع أبنائها للعمل في سن صغيرة أو بيئات عمل سيئة يترتب عليها تأثيرهم

بهذا الجو سلباً واختلاطهم بجماعات غير سوية أخلاقياً، وقد يؤدي هذا إلى انحرافهم جنسياً

واكتسابهم كثير من السلوكيات غير السوية، وفي ظل احتياجات الأسرة المتلاحقة والمتزايدة

وعدم مقدرتها على تلبية كافة احتياجات أبنائها أن كان على مستوى تكاليف الدراسة في

المراحل المختلة وخاصة إذا كان لديها عدد كبير من الأبناء، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد الفاقد

التربوي ووجود أبناء في سن الدراسة يهيمنون على وجوههم في الشوارع أو يعملون أعمالاً

هامشية، وازدياد في نسب الأطفال المتشردين والمتسولين، وفي دراسة بعنوان اللقطاء ونظرة

المجتمع إليهم كشفت عن أن الضغوط الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في زيادة معدلات الظاهرة

موضوع الظاهرة خاصة وان بعض الأسر في ظل الحاجة المادية أصبحت تدفع بأبنائها إلى

الشارع رغبة في سؤال الناس ومحاولة الحصول على ما يسد حاجاتهم الضرورية.

- وفي سؤال للمبحوثين عن العطالة إلى أي مدى تؤدي إلى زيادة معدلات الانحراف الجنسي وسط

الشباب كانت بنسبة 40.2 % كانوا موافقين بشدة على أن العطالة وسط الشباب من العوامل

المؤدية إلى الانحراف الأخلاقي وإتيان الجنس في غير إطاره الشرعي مما يمكن أن يؤدي إلى

الانحراف والجريمة وانجاب أطفال خارج الاطار الشرعي .

- وفي سؤال عن تعطل رب الأسرة عن العمل وعلاقته بانحراف الأبناء أخلاقياً مما يؤدي إلى ضياع

سلطته كانت نسبة 36% من مجموع المبحوثين موافقين علي ذلك . أما السؤال عن الرغبة في عملية الإشباع الجنسي عن طريق الزواج في ظل عدم وجود فرص عمل للشباب وعدم القدرة على تكاليف الزواج وفي ظل إلحاح الغريزة الجنسية والعلاقة بينها وبين الممارسة الجنسية غير المنضبطة وما قد يترتب عليه من أطفال خارج الإطار الشرعي وتركهم في قارعة الطريق أو التخلص منهم فكان بنسبة 3.4 % من المبحوثين موافقين .

- البطالة قد تؤدي إلى زيادة معدلات الانحراف الجنسي وسط الشباب ، ذلك أن تكاليف الزواج الباهظة أو العالية تحول دون مقدرة الشاب على الزواج، إضافة إلى عدم وجود فرص عمل يستطيع من خلالها تلبية احتياجاته ومواجهة متطلبات الحياة الزوجية، ومن جانب آخر فإن الرغبة في عملية الإشباع الجنسي وتحت إلحاح الغريزة الجنسية يؤدي بالشباب إلى ممارسة الجنس بصورة غير شرعية، وعليه فإن إيجاد فرص عمل للشباب من الجنسين يوظف طاقاتهم في جوانب ايجابية ويقلل من معدلات الانحراف الجنسي.

- وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع منجبات خارج الإطار الزواجي بلغ عددهن (17) منجبة كان السؤال إلى أي مدي كان الوضع الاقتصادي سبباً للإنجاب خارج الإطار الشرعي وكانت الإجابة كالآتي:

- دخول اسر المبحوثات تساوت ما بين متوسط وضعيف وهذا يعكس وجود مستوي اقتصادي متدني لأسرهن مما قد يكون واحداً من العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الانجاب خارج الإطار الشرعي وهذا وضع من خلال المبحوثات أنفسهن ومن خلال نتائج الاستبيان معا و التي كانت موازية لمعرفة اتجاهات المجتمع حول العلاقة بين الفقر وظاهرة الإنجاب خارج الإطار الشرعي .

- أشارت نتائج المقابلة أن غالبية المبحوثات لا يمارسن أي نوع من العمل وذلك قد يكون مرده إلى أنهن ما زلن في مراحل دراسية أو لصغر سنهن أو لعدم وجود فرص عمل.

- وقد اتفقت نتائج الاستبيان في كثير من جوانبها مع أسئلة المقابلة مع المنجبات خارج الإطار الشرعي والتي أكدت في مجملها أن الفقر عامل رئيسي في الإقدام نحو جريمة ممارسة العلاقة الجنسية في غير إطارها الشرعي مما قد يترتب عليه أطفال خارج الإطار الشرعي و تخلي الشريكين عنه اما بالتخلص منه او وضعة في قارعة الطريق او خلافه يواجه مصير الموت او قد يعثر عليه ويتم ايداعه في دور الايواء، وفي ظل الوصمة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال وعدم احتواء المجتمع لهم قد يكونون بدورهم نواة لممارسات غير أخلاقية تحمل في داخلها الانتقام وقد يكون لفظ المجتمع لهم وعدم السماح لهم بالزواج من عامة المجتمع مدعاة لانحرافهم وارتكابهم سلوكيات منحرفة قد تقود بهم إلى طريق الإجرام.

نتائج الورقة:

الفقر وتدني المستوى المعيشي وعدم وجود فرص عمل للشباب يساهم في تنامي جريمة الانجاب خارج الاطار الشرعي.

عمل الأب لساعات طويلة وكذلك الأم وغيابهما لفترات طويلة وراء لقمة العيش وتحسين الوضع المعيشي يؤثر سلباً على الأبناء وقد يؤدي إلى انحرافهم سلوكياً لعدم وجود الرقابة والرعاية اللازمتين. تدني الحالة الاقتصادية للأسرة قد يؤدي إلى كثير من الإفrazات السالبة التي تهدد الأسرة ربما يكون مدعاة أن تمارس الفتاة الجنس خارج الإطار الشرعي مقابل العائد المادي.

البطالة قد تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والانحراف الجنسي وسط الشباب وذلك أن تكلفة الزواج الباهظة تحول دون مقدرة الشاب على الزواج، وعدم وجود فرص عمل يستطيع من خلالها تنفيس طاقاته وتحت إلحاح الغريزة الجنسية يمكن أن يؤدي إلى ممارسته الجنس خارج الإطار الشرعي. الأطفال خارج الاطار الشرعي قد يكونون نواة للانحراف مستقبلا في ظل الوصمة الاجتماعية .

التوصيات:

- معالجة كل مظاهر التفكك الأسري حتى نضمن وجود أسر قائمة على ركائز ودعائم ثابتة تحول دون تفككها وانحرافها.
- لابد من تحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة أسباب الفقر وكل الإفrazات الناتجة عنه لأن كثير من مشكلات السوداني منشأها تدني الحالة الاقتصادية للأسرة.
- الاهتمام بشريحة الشباب وخلق فرص عمل حتى يتم استثمار طاقاتهم بصورة ايجابية وتشجيعهم ودعمهم للزواج.
- تغيير ثقافة المجتمع نحو الأطفال خارج الاطار الشرعي وعدم وصمهم ومن ثم ودمجهم اجتماعيا.

المصادر:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) الرازي، مختار الصحيح، 1995، طبعة مكتبة لبنان، بيروت .
- المراجع العربية:**
- (1) التجاني عبد القادر: مشكلة القفر: مقدمة في أصول الاقتصاد السياسي في الإسلام، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، 1994م.
- (2) الجوهرى وسعد عثمان: دراسات في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، 1991م.
- (3) حاتم هلاوي: فقراء المدن والاستراتيجيات الحضرية لمقاومة الفقر، دراسة تطبيقية، معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 1996م.
- (4) رفعت السيد العوضي: عالم إسلامي بلا فقر، دار الكتب القطرية، الدوحة، 2001م.
- (5) سعد الدين عبد الحي: صورة الفقر، التاكا للطباعة والنشر، الخرطوم، 2002م.
- (6) سيف الدولة عبد الرحمن: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الفقر في المناطق الطرفية بولاية الخرطوم، دراسة ميدانية بمنطقة دار السلام، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2003م.
- (7) صباح عبد الله طه: العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة الأطفال مجهولي الأبوين، دراسة حالة للدور الإيوائية بمحافظة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2008م.
- (8) عبد الوهاب عثمان: منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2001م.
- (9) على عبد القادر: برنامج التكيف الهيكلي، الفقر في السودان، معهد الدراسات الإنمائية، الخرطوم.
- (10) عناصر الإستراتيجية: 2000-2002م
- (11) فايز الحبيب: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م.
- (12) كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- (13) محمد العوض جلال الدين: دراسات في قضايا التنمية في السودان.
- (14) محمد شوقي الفنجري: الإسلام والمشكلة الاقتصادية.
- (15) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، 1995م.
- (16) محمد هشام خواجكية: مبادئ الاقتصاد، دار القلم، الكويت، 1977م.
- (17) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في اللغة العربية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- (18) جامعة الملك فيصل كلية الاداب / قسم الدراسات الاجتماعية

الهوامش:

- (1) كمال التايبي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص 15.
- (2) التجاني عبد القادر: مشكلة الفقر: مقدمة في أصول الاقتصاد السياسي في الإسلام، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، 1994م، ص 15.
- (3) رفعت السيد العوضي: عالم إسلامي بلا فقر، دار الكتب القطرية، الدوحة، 2001م، ص 37.
- (4) سيف الدولة عبد الرحمن: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الفقر في المناطق الطرفية بولاية الخرطوم، دراسة ميدانية بمنطقة دار السلام، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2003م.
- (5) التجاني عبد القادر، مرجع سابق، ص 17.
- (6) الرازي، مختار الصحيح، طبعة مكتبة لبنان، بيروت، 1995م، ص 375.
- (7) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في اللغة العربية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، د. ت، ص 19.
- (8) سورة فاطر، الآية 15.
- (9) سورة التوبة، الآية 60.
- (10) حاتم هلاوي: فقراء المدن والاستراتيجيات الحضرية لمقاومة الفقر، دراسة تطبيقية، معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 1996م، ص 35.
- (11) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، 1995م، ص 30.
- (12) الجوهري وسعد عثمان: دراسات في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، 1991م، ص 60.
- (13) حاتم هلاوي، مرجع سابق، ص 10.
- (14) المرجع السابق، ص 12.
- (15) على عبد القادر: برنامج التكيف الهيكلي، الفقر في السودان، معهد الدراسات الإنمائية، الخرطوم، ص 59.
- (16) على عبد القادر، مرجع سابق، ص 28 - 31.
- (17) سعد الدين عبد الحي: صورة الفقر، التاكا للطباعة والنشر، الخرطوم، 2002م، ص 4.
- (18) محمد هشام خواجكية: مبادئ الاقتصاد، دار القلم، الكويت، 1977م، ص 519 - 521.
- (19) فايز الحبيب: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م، ص 35.
- (20) على عبد القادر، مرجع سابق، ص 11.
- (21) رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص 29.
- (22) رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص 30.
- (23) على عبد القادر، مرجع سابق، ص 12.
- (24) سورة الحجرات، الآية 10.
- (25) محمد العوض جلال الدين: دراسات في قضايا التنمية في السودان، ص 23 - 24.
- (26) على عبد القادر، مرجع سابق، ص 51.
- (27) رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص 24.
- (28) سورة قريش، الآيتان 3-4.
- (29) محمد شوقي الفنجرى: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ص 67.
- (30) عناصر الإستراتيجية: 2000-2002م
- (31) عبد الوهاب عثمان: منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2001م، ص 447-448.
- (32) صباح عبد الله طه: العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة الأطفال مجهولي الأبوين، دراسة حالة للدور الإيوائية بمحافظة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2008م.